قانونيون: تفويض السيسي لـ"محلب" إفلات من المحاسبة على جرائم خطيرة

الجمعة 29 أغسطس 2014 12:08 م

*** قرار التفويض ببيع أملاك الدولة تنفيذ لأجندة خارجية بتمليك أراضيها للأجانب**

حذر قانونيون من الآثار الخطيرة لقرار قائد الانقلاب بتفويض رئيس مجلس وزراء الانقلاب "محلب" في بعض الاختصاصات المفصلية والسيادية فيما يخص أملاك الدولة، ووصفوها بأنها قرار ببيع مصر وأراضيها وثرواتها لرجال الأعمال والأجانب، ومحاولة لتقديم "محلب" ومن يليه ككبش فداء والإفلات من المحاسبة والمحاكمة على جرائم بحق الوطن والأجيال القادمة.

وكان قد أصدر مؤخرا قائد الانقلاب ما سماه القرار الجمهوري رقم **293** لسنة **2014** بتفويض رئيس مجلس وزراء الانقلاب في بعض الاختصاصات منها التصرف بالمجان في أملاك الدولة، ونزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وحماية الآثار، ومنح المعاشات والمكافآت الاستثنائية، وتقرير إعانات أو قروض أو تعويض عن الخسائر والنفس والمال، ومجال العاملين بالدولة، والهيئات العامة وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، والإعفاءات الجمركية وتأشيرات الموازنة وغيرها. وسيكون رئيس مجلس الوزراء هو ذاته الوزير المختص بتطبيق أحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.